

تنوع أنماط الجرائم السيبرانية التي تُرتكب في إطار الأعمال السيبرانية ، القرصنة المعلوماتية ، التروير ، الللاعب بالبطاقات الائتمانية ، الغش في أجهزة الصرف السيبراني ، تحويل الأموال عبر الحدود الدولية ، المقامرة على شبكات الإنترن트 ، التداول غير المشروع للأسهم وسندات الشركات والمؤسسات المالية متعددة الجنسيات ، والتجارة في السلع الوهمية أو السلع المحظورة . وتتدخل الجرائم السيبرانية المتصلة بالأعمال السيبرانية مع عمليات غسل الأموال بتسريب الأعمال القدرة إلى قلب الأعمال السيبرانية المشروعة ومن ثم إعادة تهريبها إلى ميادين تجارية أخرى يصعب التحكم عليها .

تواجه مكافحة ظاهرة الجرائم السيبرانية صعوبات عده ، من أهمها وأكثرها خطورة غياب الإحصاءات الدقيقة عن عدد الجرائم المرتكبة وأنماطها المختلفة وحجم الخسائر المالية الناجمة عنها ، خاصة وهي لا تكتشف فور ارتكابها ، وحتى الجزء القليل الذي يتم اكتشافه لا تصل بيانته إلى علم السلطات الرسمية . وبذلك تظل المعالم الاقتصادية لكثير من الدول والمؤسسات المالية والشركات غير واضحة ، مما يضع العديد من مؤسسات الاقتصاد العالمي موضع الشبهة وعدم الاستقرار . ويعزى غياب الإحصاءات الدقيقة لحجم الجرائم السيبرانية إلى عوامل عديدة أهمها :

- الحماية والسرية التي تتمتع بها المعاملات البنكية محور الجرائم السيبرانية .
- سرعة حركة الأموال الافتراضية ومحافظة الدفع السيبرانية .
- عدم وجود آليات فاعلة للتدقيق على حركة الأموال السيبرانية .
- تعدد صور الاحتيال وبرامجها السيبرانية المتطرفة .
- عدم وجود رموز آمنة تستخدمن عبر الإنترن特 .

الأمن السيبراني والتحقيقات الرقمية

العقيد / محمد سعيد العامري
الباحث / عادل عبدالله حميد
الأستاذ الدكتور / محمد الأمين البشري محجوب

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية

2021

